



مظاليم وسط البلد .. لمحة متأخرة من العدالة

4 فبراير 2020

في ظل الانهيار الضخم لمعايير العدالة في أحكام وقرارات وتصرفات السلطة القضائية المصرية في السنوات الأخيرة، وتبعيته التامة للسلطة التنفيذية، والألاق من أحكام الحبس الجائرة وأحكام الإعدامات الجماعية التي لا تركز على أي أدلة حقيقية، فوجئ الجميع بقرار من محكمة النقض المصرية أثناء نظر الطعن المقدم من 105 متهم في القضية الشهيرة "مظاليم وسط البلد" بإخلاء سبيلهم جميعاً مع تأجيلها لجلسة 3 فبراير لضم مفردات القضية تمهيداً لإعادة محاكمة المتهمين، وبتلك الجلسة أستمّر التأجيل لجلسة 17 فبراير لسماع مرافعات الدفاع.

تبدأ قصة مظاليم وسط البلد في 25 يناير 2014 بعد أن دعا السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الداخلية المواطنين للنزول بالملايين للمشاركة في احتفالية ثورة 25 يناير والتي كانت الذكرى الأولى للثورة بعد 30 يونيو 2013، إلا أن تلك الإحتفالات تحولت إلى حملة إعتقالات ضخمة حين دعت القوى المدنية لإحياء ذكرى شهداء الثورة والتأكيد على مطالبها، فواجهتهم قوات الأمن بالعنف الذي أدى إلى إلقاء القبض على أكثر من ألف مواطن في أنحاء الجمهورية، تحولت إلى إشتباكات عنيفة في منطقة وسط البلد أدت إلى مقتل 7 من المتظاهرين.

وكعادة الشرطة المصرية قامت بتوجيه الإتهام بقتل المتظاهرين إلى زملائهم في المظاهرة وتحويلهم للنيابة العامة بإتهامات القتل وحمل السلاح فضلا عن التظاهر والتجمهر، وقامت النيابة العامة بنظر القضية التي تضمنت 227 متهم حبستهم إحتياطياً لمدد تراوحت فيما بينهم من 4 أيام و4 أشهر.

بعد إخلاء سبيل المتهمين تبعاً وظن الجميع أن القضية مصيرها الحفظ خاصة وأن القضايا الأخرى في مناطق أخرى في القاهرة والتي حدثت في نفس اليوم إنتهت جميعها



نشرت صفحة «مظاليم وسط البلد» صوراً للحظات خروج المعتقلين من السجن، حيث كان في استقبالهم عدد من أهالي المعتقلين وأصدقائهم يوم الإثنين 5 مايو 2014

مظالم وسط البلد..

دعوة رئيس الجمهورية عدلي منصور
ووزير الداخلية اللواء محمد ابراهيم
المواطنين للمشاركة في ذكرى ثورة
25 يناير لسنة 2014



واجهتهم قوات الأمن
بالعنف



دعت القوى المدنية
لإحياء ذكرى شهداء الثورة
والتأكيد على مطالبها



مقتل

7

متظاهرين في

منطقة وسط البلد



إلقاء القبض على أكثر من

1000

مواطن



وجه الإتهام بقتل المتظاهرين إلى زملائهم
في المظاهرة و تم تحويلهم للنياحة العامة
باتهامات القتل وحمل السلاح فضلا عن
التظاهر والتجمهر، التي قامت بنظر القضية
التي تضمنت 227 متهم حبستهم إحتياطياً
لمدد ترواحت فيما بينهم من 4 أيام و4 أشهر

بعد اخلاء السبيل والظن بأن القضية حفضت

تم بعد سنة تحويل القضية الى المحاكمة أمام
الدائرة 21 إرهاب وتداولت الجلسات حتى صدر
بها الحكم أخيراً عام 2017 بالسجن من سنة الى
10 سنوات مع الاشغال الشاقة بعد تبرئتهم من
إتهامات القتل والشروع في قتل وحمل السلاح



20 يناير 2020

أخلت محكمة النقض

سبيل جميع المتهمين

أجلت القضية الى يوم

17 فبراير 2020

أجلت القضية الى يوم

3 فبراير 2020

براءة المتهمين، ولكن أيهم لم يكن بها شهداء
ومصابين كقضية مظالم، وبالفعل بعد أكثر من
عام من القضية والتي تحمل رقم 12096 لسنة
2014 جنايات عابدين والمقيدة برقم 1561 لسنة
2014 كلى وسط القاهرة تم تحويلها للمحاكمة
أمام الدائرة 21 إرهاب وتداولت الجلسات حتى
صدر بها الحكم أخيراً عام 2017 حضورياً بحبس
15 متهم سنة مع الشغل والمراقبة الشرطة لمدة
سنة، ولباقي المتهمين غيابياً بالحبس 10 سنوات
المراقبة الشرطة لمدة سنة، وذلك بعد تبرئتهم
من إتهامات القتل والشروع في قتل وحمل
السلاح، وهو الحكم الذي اعتبره الكثيرون إنجازاً
بالنظر لأحكام القضايا السياسي المماثلة والتي
تحمل المئات من أحكام الإعدام، وتقدم المتهمين
ال 15 بالطعن بالنقض إلا أن الطعن قد رفض علي
عكس توقعها جميع المتابعين.

بعد الحكم تقدم 128 شخص من المتهمين لإعادة
محاكمتهم طمعا في المزيد من العدالة، وصدر
الحكم في عام 2019 علي 121 متهم بالحبس
سنة مع الشغل والمراقبة الشرطة لمدة سنة،
وصدر ل 7 منهم بالحبس 3 سنوات مع الشغل
والمراقبة الشرطة لمدة سنة، وتقدم منهم 105
متهم بالطعن بالنقض بدون أمل كبير بالنظر إلي
حكم النقض الصادر للمجموعة السابقة وبالأخص
أن نيابة النقض قد أودعت مذكرة برفض الطعن
بالنقض لأغلب المتهمين.

إلا أن يوم 20 يناير 2020 وبعد مرور 6 سنوات علي
بدء القضية أخيراً رأى "المظالم" لمحة متأخرة من
العدالة حين نظرت محكمة النقض طعنهم الذي
حمل رقم 15776 لسنة 89 قضائياً وأخلت سبيل
جميع المتهمين وأمرت بتأجيل القضية لجلسة 3
فبراير لضم المفردات وإعادة محاكمة المتهمين
والتي تأجلت بدورها لجلسة 17 فبراير.

الحكم وإن كان لا يبرئ المتهمين بعد، لكنه
يعطيهم أملاً كبيراً في خروجهم من القضية دون
أيام حبس إضافية.

ويشيد مركز "دعم" بشرفاء القضاء المصري
ممن يصرون على التمسك بهيبة القضاء المصري
وشموخه وينصاعون لصحيح أحكام القانون
والعدالة.

ويدعو مركز "دعم" باقي أعضاء السلطة القضائية
المصرية بأخذ المثل الجيد من هؤلاء القضاة
الشرفاء والعمل على إستعادة إستقلال السلطة
القضائية وتذكر دورهم الحقيقي في تطبيق
العدالة.

ويشيد مركز "دعم" بجميع المدافعين عن حقوق
الإنسان في مصر والذين يعملون على تحقيق
العدالة ولو كانت بأمال ضعيفة.